

الاقتصاد اليمني على بعد خطوة من حرب شاملة !

المستجدات الاقتصادية

نشرة صادرة عن وحدة الرصد والدراسات الاقتصادية
بمركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

يوليو 2026م

المستجدات الاقتصادية

وحدة الرصد والدراسات الاقتصادية بمركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

يوليو 2026م

المحتويات

3	مقدمة
4	تحليل المشهد الاقتصادي
6	إستشراف المستقبل
7	أبرز الأخبار والمؤشرات
1	إجراءات مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية والبنك المركزي اليمني والمستجدات ذات الصلة
7	مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية ومؤسساتها
8	البنك المركزي اليمني في عدن
2	المستجدات المتعلقة ببيئة الأعمال والقطاع الخاص اليمني
3	أخبار ذات طابع إنساني وتنموي واقتصادي
4	متوسط أسعار الصرف في عدن وصنعاء
5	متوسط أسعار الوقود

مقدمة

تصدر هذه النشرة الاقتصادية الشهرية عن مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي لرصد أبرز التطورات الاقتصادية في اليمن وتحليل العوامل السياسية والإدارية المؤثرة على مسار الاقتصاد وانعكاساتها على معيشة المواطنين. وتتابع النشرة بصورة منتظمة أهم الأخبار والمؤشرات الاقتصادية، وعلى رأسها تحركات أسعار الصرف والقرارات المصرفية والحكومية ذات الصلة، إلى جانب مستجدات القطاع الخاص والانتهاكات التي يتعرض لها.

كما تقدم قراءة تحليلية مهنية تربط المؤشرات بسياقاتها المختلفة، اعتمادًا على رصد وتوثيق دوري، بهدف توفير صورة دقيقة وموضوعية تشكل مرجعًا للباحثين وصنّاع القرار والمهتمين بالشأن الاقتصادي.

2 تحليل المشهد الاقتصادي في شهر يوليو 2026م

شهد شهر يوليو 2026 استقراراً اقتصادياً هشاً على المستوى المحلي، وتقدماً نسبياً على مسار التمويل والإصلاح الدولي، فيما انزلقت الأوضاع البحرية وتكاليف الشحن والتأمين إلى مستويات خطيرة على وقع هجمات جماعة الحوثي ضد السفن المرتبطة بالسعودية في البحر الأحمر والبحر العربي. وبذلك تجاذبت المشهد ثلاث اتجاهات رئيسية: نافذة تمويل ودعم دولي مهم، وتصعيد عسكري بحري ابتلع مفاعيلها وفرض كلفته على التجارة والأسعار، وأزمة حوكمة داخلية أضعفت قدرة الحكومة على استثمار الفرص المتاحة. والمحصلة أن الاقتصاد اليمني أنهى الشهر في وضع استقرار هش بمؤشرات نقدية مستقرة ظاهرياً مع كلفة معيشية عالية على المواطنين.

حافظ الريال اليمني في مناطق سيطرة الحكومة على استقراره النسبي، إذ بلغ متوسط صرف الدولار في عدن نحو 1,562 ريالاً، غير أن هذا الاستقرار لم ينعكس إيجاباً على حياة المواطنين. فقد تلقى الاقتصاد صدمات كلفة متتالية من البحر: قفزت أقساط تأمين مخاطر الحرب على الشحن من نحو 0.3% إلى ما يتجاوز 1% بعد استهداف ناقلات نفط سعودية، ناهيك عن جبايات داخلية فرضتها جماعة الحوثي أبرزها رفع الرسوم على الدقيق القادم من عدن وينعكس كل ذلك بصورة مباشرة على أسعار الغذاء والوقود. ويتزامن ذلك مع حالة جمود في نشاط الحكومة، التي تواجه ضائقة شديدة في تغطية النفقات التشغيلية جراء أزمة بنىوية في الإيرادات، أساسها فقدان أهم مورد سيادي بتوقف صادرات النفط منذ أواخر 2022، بخسائر قذّرتها سفيرة اليمن لدى واشنطن بنحو 6 مليارات دولار، إضافة إلى أزمة مؤسسية واضحة تتعلق بفاعلية الأداء وعدم استكمال الإصلاحات الخاصة بالموارد المحلية وآليات تقاسمها بين المحافظات والمركز. وهذه الأزمة المزدوجة - إيراد غائب وإدارة متعثرة - هي التي تجعل كل فرصة تمويل أو إصلاح رهينة قرار سياسي توافقي بات صعب المنال.

على الصعيد الداخلي، تراجعت حالة الانسجام الشكلي بين أعضاء مجلس القيادة الرئاسي على خلفية قرارات التعديل الوزاري الجزئي، التي جرى التراجع عن جزء منها خلال أيام بدعوى غياب التوافق، وأعقبتها استقالة وزير الإدارة المحلية بدر باسلمة الذي وصف استقالته بأنها «جرس إنذار». وكاد هذا التوتر أن ينهي أشهراً من رأب الصدع بين مكونات المجلس منذ أزمة المواجهة مع المجلس الانتقالي في حضرموت في ديسمبر الماضي.

إعلان استئناف تصدير النفط

ورغم إعلان رئيس مجلس القيادة الرئاسي د. رشاد العليمي في 20 يوليو استئناف تصدير النفط «بكل الوسائل» وتوجيه عائداته للرواتب والخدمات، فإن الأحداث العسكرية سيطرت على المشهد وأزاحت حدثاً بهذه الأهمية عن الصدارة. وجاء الإعلان - وهو قرار لم يُنفذ بعد ولم تُوثق أي شحنة مبحرة حتى نهاية الشهر - في سياق سياسي يستهدف إحراج جماعة الحوثي والتذكير بمسؤوليتها عن حرمان اليمنيين من أهم مورد سيادي منذ 2022، لا سيما بعد رفعها شعار «الحصار بالحصار» في إطار معركتها بالوكالة ضد السعودية.

وتمتلك الحكومة وفق تصريح وزير النفط مخزوناً جاهزاً للتصدير يتجاوز 1.7 مليون برميل، فيما تشير مصادر خاصة للمركز إلى أن المخزون يتجاوز مليوني برميل، وتجري مفاوضات لترتيبات التصدير. غير أن ثلاثة قيود تفصل الإعلان عن التنفيذ: احتمال تعرض موانئ التصدير أو الناقلات لهجمات حوثية وهو احتمال وارد ومتوقع، وكلفة تأمين وشحن قياسية في بيئة الحظر الراهنة، وتسوية داخلية لتقاسم العائدات بعد تمسك السلطة المحلية في حزموت بحصة 20% من الخام المنتج والمصدّر، وتبقى المفارقة أن صعود خام برنت فوق 100 دولار يضاعف قيمة كل شحنة محتملة، لكن التصعيد الذي رفع الأسعار هو نفسه ما يهدد بإحارها.

تزامنت خطوات الحكومة مع فتح نافذة تمويل ودعم دولي لمسار الإصلاحات مهمة؛ إذ اعتمد البنك الدولي مشروع «النقد مقابل التغذية وسبل العيش» بتمويل إجمالي 101.8 مليون دولار لنحو 1.8 مليون مستفيد في 15 محافظ، وتوصلت الحكومة إلى توافق على مستوى الخبراء مع بعثة صندوق النقد الدولي في عمّان بشأن مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية ومذكرة التفاهم الفنية، تمهيداً لبرنامج المراقبة (SMP)، وتكمن أهمية البرنامج في دفع الإصلاحات نحو مستوى أكثر عمقاً وتعزيز ثقة الأطراف الدولية بالحكومة، بوصفه «شهادة مصداقية» تفتح الباب لدعم أكبر من المانحين.

في مناطق سيطرة الجماعة، تصاعدت حدة الغضب الشعبي في إطار حراك مجتمعي غير مسبوق تحت عنوان «أنا جاع»، عبّر عن انهيار الأوضاع المعيشية في ظل توقف المرتبات وغياب الخدمات، وقوبل بالقمع وملاحقة المتفاعلين معه حتى اضطر بعض صنّاع المحتوى إلى مغادرة البلاد.

وبدل معالجة أسباب الأزمة، صعدت الجماعة الجبايات على السلع الأساسية القادمة من مناطق الحكومة وفي مقدمتها الدقيق، واستحدثت آلية رسوم جديدة على السجائر بدعوى دعم صرف المرتبات. وفي موازاة ذلك، يتراجع نشاط البنوك وشركات الصرافة في تلك المناطق بصورة لافتة، وتشهد حالة نزيف لرأس المال الوطني وانتقالاً متزايداً للاستثمارات نحو السعودية.

بناء على المؤشرات الواقعية الحالية، هناك ثلاثة سيناريوهات متوقعة للفترة المقبلة:

السيناريو الأول : تآكل الاستقرار

يفترض هذا السيناريو أن تستمر حالة الاستقرار الهش لسعر الصرف مدفوعاً باستمرار إجراءات لجنة تمويل الاستيراد والإصلاحات في السياسة النقدية التي يقودها البنك المركزي اليمني، ولكن النتائج الإيجابية لهذا السيناريو تتآكل جراء عوامل أخرى تتمثل في تصاعد الهجمات الحوثية على السفن وحركة الملاحة والموانئ والمطارات الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في أسعار السلع.

يتضمن هذا السيناريو استمرار حالة الترهل التي تعاني منها المؤسسات الحكومية، جراء اختلالات هيكلية ونقص في النفقات التشغيلية وتضارب في المسؤوليات والصلاحيات.

السيناريو الثاني: تحسن جزئي

يفترض هذا السيناريو نجاح الحكومة في تصدير جزئي للنفط المخزن في حقول الإنتاج في حضرموت ومأرب وشبوة، بالتزامن مع جني ثمار الإصلاحات الاقتصادية المتمثلة في تحسين الأوعية الجمركية والضريبية عقب رفع سعر الدولار الجمركي، وتحسن في خدمات الكهرباء جراء بدء تشغيل المولدات الكهربائية المقدمة من البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن.

ومن المؤمل في إطار هذا السيناريو أن تستمر الحكومة في تنفيذ ما أعلنته من إصلاحات تتعلق بتحسين الإيرادات وتعزيز الإيرادات الذاتية، والتوصل إلى تسوية عادلة مع المحافظات بشأن الإيرادات والنفقات. وتتمكن من الحصول على دعم مباشر للموازنة من قبل المملكة العربية السعودية لتغطية المرتبات.

السيناريو الثالث : ضغوط الحرب

يفترض هذا السيناريو أن تنزلق اليمن نحو حرب شاملة. فمن المحتمل أن توسع جماعة الحوثي استهدافها لمنشآت انتاج وتصدير النفط وموانئ التصدير، وضرب المصالح الحيوية للحكومة لاسيما الموانئ والمطارات والبنية التحتية في محاولاتها لتوسيع دائرة الحرب إلى البحر الأحمر ضمن مسار إيراني لتوسيع رقعة المواجهات والضغط على كل الفاعلين الإقليميين والدوليين.

وبالرغم من استبعاد حدوث تراجع في سعر الصرف للريال اليمني إلا أن تداعيات الحرب ستقود إلى زيادة في أسعار السلع والخدمات جراء اختناقات في سلاسل الامداد وضغوط على طرق الامداد.

1. إجراءات مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية والبنك المركزي اليمني والمستجدات ذات الصلة:

مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية ومؤسساتها:

- رئيس مجلس القيادة الرئاسي د. رشاد العليمي يعلن عزم الحكومة استئناف تصدير النفط بعد توقف منذ عام 2022 بسبب اعتداءات جماعة الحوثيين على المنشآت وموانئ التصدير، مؤكداً توجيهه عائداته لصرف رواتب الموظفين وتحسين الخدمات ودعم الاستقرار الاقتصادي.
- أعلنت السلطة المحلية بمحافظة حضرموت دعمها لاستئناف تصدير النفط، مؤكدة ضرورة الحفاظ على حصة المحافظة البالغة 20% من النفط الخام المنتج والمُصدّر، وقالت بأن استئناف التصدير يجب أن يستند إلى مبادئ الشراكة والعدالة.
- أصدر رئيس مجلس القيادة الرئاسي، قراراً جمهورياً بإجراء تعديل وزاري في حكومة د شائع الزنداني، شمل إنهاء ازدواجية منصب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، بإسناد حقيبة الخارجية وشؤون المغتربين إلى الدكتورة أفراح الزوبة وزير التخطيط والتعاون الدولي. كما عين المهندس بدر باسلامة وزيراً للتخطيط والتعاون الدولي، والدكتورة عهد سالم جعسوس وزيراً للإدارة المحلية خلفاً لباسلمة، قبل أن يتم التراجع عن قراره باسلامة وجعسوس نتيجة اعتراض بعض أعضاء مجلس القيادة الرئاسي على القرارات بحجة عدم خضوع تلك القرارات للتوافق بين أعضاء المجلس. وأعلن وزير السلطة المحلية بدر باسلامة استقالته من الحكومة وعنون استقالته بأنها جرس انذار ، ودعا إلى الارتقاء عن الحسابات والمصالح الضيقة.
- توصل البنك المركزي ووزارة المالية وبعثة صندوق النقد الدولي إلى توافق على مستوى الخبراء بشأن مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية ومذكرة التفاهم الفنية في ختام محادثات بين الطرفين في العاصمة الأردنية عمّان ، وجاء ذلك تمهيداً لاستكمال الإجراءات المؤسسية اللازمة لبرنامج المراقبة من قبل الصندوق (SMP) . وأكدت السلطات اليمنية التزامها بتنفيذ برنامج إصلاحي واقعي يستند إلى الأولويات الوطنية، وأهمية استمرار الشراكة مع صندوق النقد الدولي والدعم الفني والدولي لدعم الإصلاحات وتعزيز التعافي الاقتصادي.

- ناقش رئيس الحكومة د. شائع الزنداني، في العاصمة المؤقتة عدن، مع رئيس وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص الدكتور عبدالله باوزير مسارات الشراكة بين القطاعين العام والخاص باعتبارها أحد مرتكزات برنامج الحكومة لتحسين الخدمات وتعزيز التنمية. ووجه بتسريع استكمال الأطر التنظيمية والفنية وإعداد مشروعات استثمارية جاذبة لتعزيز ثقة المستثمرين وتوسيع مساهمة القطاع الخاص في التنمية.
- ناقش وزير النقل الإجراءات الخاصة باعتماد مشروع ميناء قنا في محافظة شبوة، واستعرض مع اللجنة الفنية المراحل المنجزة والدراسات والتصاميم والإجراءات القانونية اللازمة لاعتماد المشروع، إلى جانب مناقشة مشروع توسعة ميناء المكلا لرفع قدراته التشغيلية. وأكد الوزير أهمية استكمال المتطلبات الرسمية والفنية للمشروع بما يسهم في تحسين الإيرادات العامة وتعزيز النشاط التجاري والاستثماري، موجهاً بعقد اجتماع مشترك مع السلطة المحلية ومؤسسة موانئ البحر العربي لاستكمال إجراءات اعتماد المشروع.
- السلطة المحلية في محافظة مأرب تقول أنها عززت شراكاتها مع البنوك المعتمدة لصرف مرتبات موظفي الدولة، بهدف الحد من الاختناقات التي رافقت عمليات الصرف وتحسين الخدمات المصرفية المقدمة للموظفين. وبحث اجتماع مشترك برئاسة وكيل المحافظة للشؤون الإدارية آليات تعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية والبنوك، بما يضمن انتظام صرف الرواتب ورفع كفاءة الإجراءات. وتأتي هذه الخطوة ضمن برنامج إصلاح إداري ومالي شمل استكمال التسويات الوظيفية لنحو 10,200 موظف وموظفة، وتحديث بيانات الموظفين، وتنقية كشوفات المرتبات، ومعالجة حالات الازدواج الوظيفي، في إطار تعزيز الشفافية وترشيد الإنفاق العام.

البنك المركزي اليمني في عدن

- البنك المركزي اليمني بعدن يطرح مزاد علني لبيع أذونات خزانة محلية قصيرة الأجل لأجل عام واحد، بقيمة مبدئية تبلغ ملياري ريال يمني قابلة للزيادة، وبسقف عائد لا يتجاوز 20%، على أن يُعقد المزاد يوم الأربعاء 8 يوليو 2026.
- أكد محافظ البنك المركزي اليمني أحمد غالب أن شركة الشبكة الموحدة للأموال تمثل ركيزة أساسية لتطوير منظومة المدفوعات الوطنية وتعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي، بما يرفع كفاءة الخدمات المالية ويدعم الاستقرار المالي. جاء ذلك خلال

افتتاحه أعمال الجمعية العمومية غير العادية للشركة في عدن، التي أقرت زيادة رأس المال وتعديل النظام الأساسي وانتخاب مجلس إدارة جديد، في إطار إعادة هيكلة الشركة وتوسيع قاعدة مساهميها بانضمام البنوك العاملة في اليمن.

2. المستجدات المتعلقة ببيئة الأعمال والقطاع الخاص اليمني:

- ناشد مستوردون وتجار يمنيون مجلس القيادة الرئاسي والحكومة التدخل العاجل لحل أزمة احتجاز أكثر من ألف حاوية تابعة لهم في موانئ ترانزيت خارجية من قبل الخط الملاحي PEAK SHIPPING LINE، محذرين من تداعيات خطيرة على سلاسل الإمداد والأمن الغذائي. وأوضحوا أن الشركة أفرغت الشحنات في موانئ بالإمارات والهند وباكستان، وطالبتهم باستلامها من هناك، مع فرض رسوم إضافية تتجاوز 15 مليون دولار تحت مسميات التخزين والأرضيات والديمرج (غرامة مالية بسبب التأخير). وطالب المتضررون بتدخل دبلوماسي وقانوني لإلزام الشركة بنقل الحاويات إلى ميناء عدن دون أعباء إضافية، مؤكدين أن استمرار الأزمة يهدد بإفلاس شركات تجارية وارتفاع أسعار السلع الأساسية في اليمن.
- رفعت جماعة الحوثي الرسوم الجمركية المفروضة على الدقيق القادم من عدن إلى مناطق سيطرتها، لتصبح 3500 ريال على كل كيس دقيق (50 كجم)، بعد أن كانت تستوفي نحو 350 ألف ريال فقط على الشاحنة الواحدة. وبذلك ارتفعت الجبايات على الشاحنة الواحدة من 350 ألف ريال إلى أكثر من 3 ملايين ريال، في زيادة كبيرة ستنعكس بشكل مباشر على أسعار الدقيق والمواد الغذائية، ليكون المواطن هو المتضرر الأول والأخير من هذه الأعباء.
- أعلنت مصلحة الضرائب والجمارك التابعة لجماعة الحوثي في صنعاء بدء تطبيق آلية جديدة لاحتساب الرسوم على السجائر المستوردة اعتباراً من 11 يوليو 2026، بحد أقصى 100 ألف ريال لكل كرتون تشمل مختلف الرسوم والعوائد، مع منح حوافز للمستوردين الملتزمين وتخصيص جزء من الإيرادات لدعم آلية صرف المرتبات حسب قولها.

3. أخبار ذات طابع إنساني وتنموي واقتصادي:

- وافق مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي على تقديم منحة بقيمة 100 مليون دولار لليمن؛ لتمويل مشروع يهدف إلى تحسين التغذية وتعزيز سبل كسب العيش للأسر الأكثر احتياجاً. المنحة ستخصص لمشروع النقد مقابل التغذية وسبل العيش وسيتم تنفيذه عبر الصندوق الاجتماعي للتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، ومن المقرر أن يستفيد منه 1.8 مليون شخص في 15 محافظة تُعد من الأكثر تضرراً من سوء التغذية.
- أعلنت الحكومة اليابانية تقديم منحة بقيمة 1.9 مليون دولار أمريكي عبر برنامج الأغذية العالمي لدعم الأمن الغذائي في اليمن، وذلك بموجب اتفاقية وُقعت خلال مراسم أُقيمت في العاصمة السعودية الرياض. وتهدف المنحة إلى تمويل مساعدات غذائية يستفيد منها نحو 700 ألف شخص من الفئات الأكثر هشاشة، من خلال توزيع أكثر من 700 طن متري من الزيت النباتي على الأسر التي تواجه مستويات طارئة من انعدام الأمن الغذائي.
- مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية ووزارة الخارجية والتنمية البريطانية يقدمان 10 ملايين دولار لدعم استجابة برنامج الأغذية العالمي لمكافحة الجوع في اليمن.
- أعلنت الهيئة العامة للشؤون البحرية التابعة للحكومة اليمنية أن ناقلة المواد الكيميائية والمنتجات النفطية MT ASANA، التي ترفع علم تنزانيا، تعرضت لسيطرة مسلحين مجهولين أثناء إبحارها على بعد 65 ميلاً بحرياً جنوب مدينة المكلا في خليج عدن. وأفاد المركز الإقليمي لتبادل المعلومات بأن المسلحين، الذين يُشتبه بانتمائهم إلى مجموعة قرصنة بحرية، استولوا على السفينة بالكامل.
- ارتفعت علاوات التأمين على شحن البضائع عبر البحر الأحمر إلى نحو 0.75% من قيمة السفينة، مقارنة بـ 0.3% قبل إعلان الحوثيين فرض حظر فوري على الملاحة البحرية المرتبطة بالسعودية، ما يزيد مخاطر الشحن والتجارة في المنطقة. وذكرت مصادر في قطاع التأمين أن القرار قد يضيف مئات الآلاف من الدولارات إلى تكلفة الرحلات البحرية.
- تجاوزت أسعار النفط حاجز 100 دولار للبرميل للمرة الأولى منذ شهرين، مدفوعة بتصاعد مخاطر الملاحة في البحر الأحمر عقب إعلان الحوثيين استهداف ناقلتي نفط

سعوديتين، وسط مخاوف من اضطراب إمدادات النفط العالمية، وفقاً لوكالة بلومبرغ. وارتفع خام برنت بأكثر من 30% منذ بداية يوليو، بالتزامن مع اضطرابات أخرى في أسواق الطاقة وتجنب بعض شركات الشحن المرور عبر مضيق باب المندب، ما يزيد تكاليف النقل ويعزز الضغوط على أسواق النفط.

- قالت سفيرة اليمن لدى الولايات المتحدة جميلة علي رجاء إن هجمات الحوثيين على منشآت تصدير النفط تسببت في خسائر تُقدّر بنحو 6 مليارات دولار خلال الفترة من 2022 إلى 2026، جراء توقف صادرات الخام وما ترتب عليه من تراجع الإيرادات الحكومية المخصصة للرواتب والكهرباء والخدمات الأساسية. وأكدت، خلال طاولة مستديرة نظمها معهد الشرق الأوسط في واشنطن، أن الهجمات تأتي ضمن أجندة إيرانية أوسع، مشددة على أن الحوثيين لا يمثلون الدولة اليمنية ويقدمون مصالح طهران على مصالح الشعب اليمني.

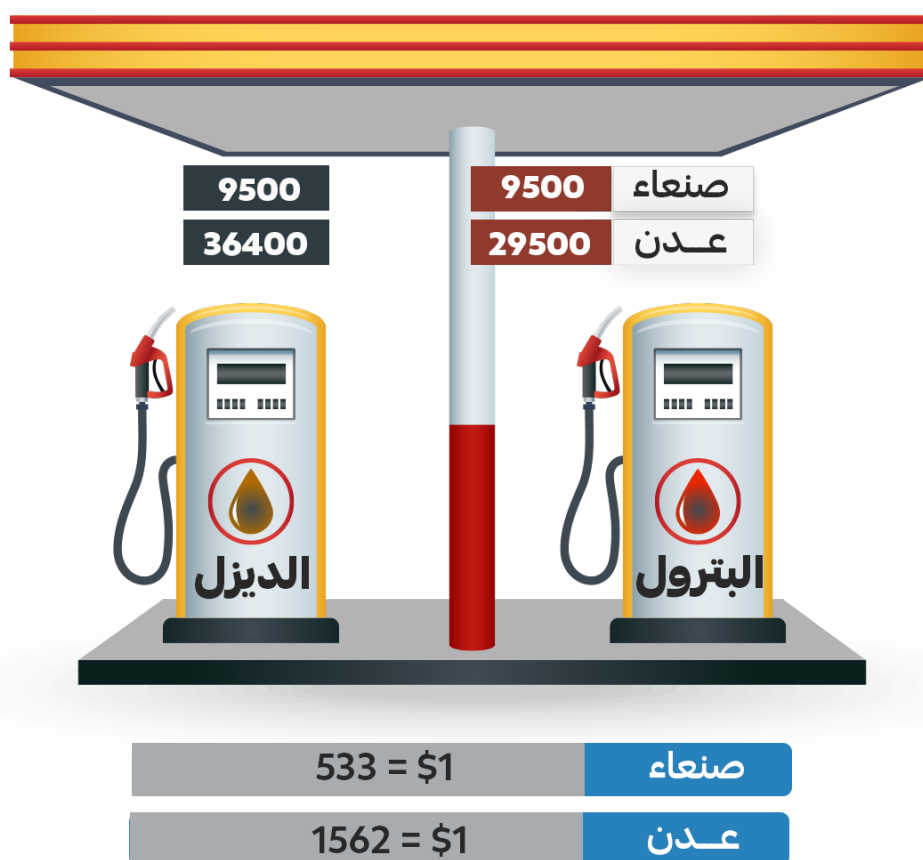
- أعلنت إدارة ميناء الوديعة البري بمحافظة حضرموت، الثلاثاء 28 يوليو 2026، منع المسافرين المتجهين إلى المملكة العربية السعودية من إدخال عدد من السلع والمواد، في إطار توجيهات وزارة النقل اليمنية وبالتنسيق مع الجهات المختصة في الجانب السعودي. وتشمل الأصناف الممنوعة السجائر، وجميع أنواع التباك، واللحوم، والأسماك المجففة (اللحم)، والعسل، والمواد الغذائية بمختلف أنواعها، داعيةً المسافرين إلى الالتزام بالتعليمات لتجنب تأخير إجراءات العبور.

- أعلنت غرفة العمليات المشتركة للغاز استئناف حركة مقطورات الغاز المنزلي من محافظة مأرب إلى مختلف المحافظات، عقب رفع قطاع قبلي في منطقة العرقين بمديرية الوادي، كان قد تسبب في إغلاق الخط الدولي وتعطيل حركة ناقلات الغاز والمشتقات النفطية لنحو عشرة أيام. وأدى القطاع إلى احتجاز عشرات الناقلات المتجهة إلى المحافظات، قبل أن يُفتح الطريق وتُستأنف حركة المقطورات، بما يسمح بعودة إمدادات الغاز إلى المحافظات التي تشهد أزمات غاز منزلي متكررة. وكانت المنطقة قد شهدت خلال فترة التقطع تجمعاً لعدد من المقطورات، قبل أن يندلع حريق أسفر عن احتراق عدد من ناقلات الغاز والمشتقات النفطية.

4. متوسط أسعار الصرف في عدن وصنعاء خلال شهر يوليو 2026م

العملة	شراء	بيع
عدن		
دولار أمريكي 		1562
ريال سعودي 		413
صنعاء		
دولار أمريكي 		533
ريال سعودي 		140

5. متوسط أسعار المشتقات النفطية خلال شهر يوليو 2026م





يُعدّ مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي (SEMC) أحد أبرز منظمات المجتمع المدني في اليمن. تأسس المركز عام 2008، ويمتلك خبرة واسعة في تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية، وتفعيل المشاركة المجتمعية، ودعم المناصرة القائمة على الأدلة، وتطوير الإعلام، إلى جانب التمكين الاقتصادي والاجتماعي للشباب والنساء.

يسعى المركز إلى الإسهام في تحسين النظام الاقتصادي في اليمن وجعله أكثر شفافية وعدالة، من خلال تعزيز قيم الشفافية والحوكمة الرشيدة ومشاركة المواطنين في صنع القرار، ودعم تطوير قطاع إعلامي حرّ ومهني ومستقل، وتعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والشباب، والحد من آثار النزاع على مسارات التنمية، بما يساهم في تحقيق السلام المستدام.

اليمن تعز - حي الدحي



٢٣٩٢٠٦ -٤- ٠٠٩٦٧



www.economicmedia.net



economicmedia@gmail.com



@Economicmedia



Economicmedia